

Distr.: General
25 February 2004

الجمعية العامة



الدورة الثامنة والخمسون
البند ١٠٠ من جدول الأعمال

قرار اتخذته الجمعية العامة في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣

[بناء على تقرير اللجنة الثانية (A/58/490)]

٢٢٥/٥٨ - دور الأمم المتحدة في تعزيز التنمية في سياق العولمة والاعتماد المتبادل

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ١٦٩/٥٣ المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، و ٢٣١/٥٤ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، و ٢١٢/٥٥ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، و ٢٠٩/٥٦ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، و ٢٧٤/٥٧ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ بشأن دور الأمم المتحدة في تعزيز التنمية في سياق العولمة والاعتماد المتبادل،

وإذ تؤكد مجدداً ما أبدى من إصرار في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية^(١) من أجل ضمان أن تصبح العولمة قوة إيجابية بالنسبة لشعوب العالم بأسره،

وإذ تسلم بأن العولمة والاعتماد المتبادل يتيحان فرصاً جديدة ويفرضان تحديات جديدة من خلال التجارة والاستثمار وتدفق رأس المال والتقدم التكنولوجي، بما في ذلك تكنولوجيا المعلومات، من أجل نمو الاقتصاد العالمي والتنمية وتحسين مستويات المعيشة في العالم، التي أحرز بعض البلدان في سياقها تقدماً في الاستفادة بنجاح من الفرص التي تتيحها العولمة في حين واجه بعضها الآخر صعوبات في التغلب على التحديات التي تفرضها،

وإذ تلاحظ مع القلق أنه رغم التحسن الحالي فإن النمو الاقتصادي العالمي قد انخفض منذ اعتماد إعلان الألفية، مقترنا بأثر سلبي في إمكانات التنمية في البلدان النامية،

(١) انظر القرار ٢/٥٥.

وإذ تسلم بأهمية استجابة جميع البلدان بصورة ملائمة في مجال السياسة العامة على المستوى الوطني، للتحديات التي تفرضها العولمة، لا سيما من خلال اتباع سياسات سليمة، وإذ تشدد على أن هذه السياسات الوطنية قادرة على تحقيق نتائج أفضل بدعم دولي وفي ظل بيئة اقتصادية دولية ملائمة، وإذ تلاحظ ضرورة الحصول على دعم من المجتمع الدولي للجهود التي تبذلها أقل البلدان نمواً، لا سيما في تحسين قدراتها المؤسسية والإدارية، وإذ تسلم بأنه ينبغي لجميع البلدان أن تتبع سياسات تفضي إلى تحقيق النمو الاقتصادي وتعزيز بيئة اقتصادية عالمية مواتية،

وإذ تلاحظ بقلق عميق أن عددا كبيرا من البلدان النامية لم يتمكن بعد من الاستفادة بالكامل من النظام التجاري المتعدد الأطراف القائم، وإذ تؤكد أهمية تشجيع إدماج البلدان النامية في الاقتصاد العالمي بغرض تمكينها من الاستفادة بأكبر قدر من فرص التجارة الناشئة عن العولمة وتحرير الاقتصاد،

وإذ تضع في اعتبارها الالتزام الذي تم التعهد به في المؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية، المعقود في الدوحة في الفترة من ٩ إلى ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١^(٢)، بمواصلة عملية الإصلاح وتحرير السياسات التجارية، بما يكفل أن يؤدي النظام دوره كاملا في تعزيز الانتعاش والنمو والتنمية، والتأكيد من جديد بشدة على المبادئ والأهداف الواردة في الاتفاق المنشئ لمنظمة التجارة العالمية^(٣)، والتعهد برفض استخدام الحمائية وجعل التنمية محور برنامج عمل الدوحة^(٤)، بما يكفل أن تعم فوائد العولمة الجميع وتتحقق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الواردة في إعلان الألفية،

وإذ تشدد على أن عملية الإصلاح الرامية إلى تعزيز البنيان المالي الدولي والعمل على استقراره ينبغي أن تستند إلى مشاركة عريضة في نهج حقيقي متعدد الأطراف، يضم جميع أعضاء المجتمع الدولي، لكفالة أن تمثل على الوجه الكافي شتى احتياجات ومصالح جميع البلدان،

وإذ تؤكد الحاجة الماسة إلى كفالة مشاركة جميع البلدان النامية مشاركة فعالة في عملية العولمة، بوصفها أداة لتحقيق النمو الاقتصادي والقضاء على الفقر،

(٢) انظر A/C.2/56/7، المرفق.

(٣) انظر: الصكوك القانونية المتضمنة لنتائج جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، الموقعة في مراكش في ١٥ نيسان/أبريل ١٩٩٤ (منشورات أمانة مجموعة غات، رقم المبيع GATT/1994-7).

وإذ تسلم بأن جميع حقوق الإنسان حقوق عالمية لا تتجزأ ومتراصة ومتداخلة،

وإذ تلاحظ مع القلق ازدياد الروابط بين الممارسات الفاسدة وتحويل الأصول المكتسبة بطرق غير مشروعة، وغسل الأموال والجرائم المنظمة الأخرى عبر الحدود الوطنية، وإذ تدعو إلى بذل جهود دولية أفضل للتصدي بفعالية لهذه الاتجاهات العالمية، بما في ذلك من خلال الأنظمة الاقتصادية والمصرفية الفعالة في جميع البلدان وإعادة الأصول المكتسبة بطرق غير مشروعة إلى بلدانها الأصلية، وفقاً لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد^(٤)، وإذ ترحب في هذا الصدد باعتماد الجمعية العامة لها،

١ - تحيط علماً مع التقدير بتقرير الأمين العام^(٥)؛

٢ - تؤكد من جديد أن الأمم المتحدة تضطلع بدور محوري في تشجيع التعاون الدولي لأغراض التنمية وتشجيع الاتساق في السياسات المتعلقة بقضايا التنمية العالمية، بما في ذلك في سياق العولمة والاعتماد المتبادل؛

٣ - تكرر التأكيد أن النجاح في بلوغ الهدفين المتمثلين في تحقيق التنمية والقضاء على الفقر يعتمد، في جملة أمور، على الحكم الرشيد داخل كل من البلدان وعلى الصعيد الدولي على حد سواء، وأن السياسات الاقتصادية السليمة، والمؤسسات الديمقراطية الراسخة الملبيّة لاحتياجات الناس، وتحسين الهياكل الأساسية تشكل عناصر أساسية لتحقيق النمو المطّرد والقضاء على الفقر وخلق فرص العمل، وأن إعمال الشفافية في الأنظمة المالية والنقدية والتجارية، والالتزام بنظام تجاري ومالي متعدد الأطراف مفتوح وعادل وخاضع لقواعد ويمكن التنبؤ به وغير تمييزي يعتبران أيضاً من الأمور الأساسية لذلك؛

٤ - تشدد على ضرورة معالجة التباينات في النظام العالمي الحالي بما في ذلك تلك المتصلة بقلّة مناعة البلدان إزاء الصدمات الخارجية، وتركيز الابتكارات التكنولوجية في البلدان الصناعية، وتنقل العمالة المحدود على الصعيد الدولي، فضلاً عن قضايا من قبيل ازدياد تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر وتعزيز مشاركة البلدان النامية في النظامين التجاري والمالي العالميين؛

٥ - ترحب بالتزام جميع البلدان بتشجيع إقامة نظم اقتصادية وطنية وعالمية تستند إلى مبادئ العدالة، والإنصاف، والديمقراطية، والمشاركة، والشفافية، والمساءلة،

(٤) القرار ٥٨/٤.

(٥) A/58/394.

والشمول، على النحو الوارد في توافق آراء مونتيري المنبثق عن المؤتمر الدولي لتمويل التنمية^(٦)؛

٦ - **تحت بقوة** المجتمع الدولي على اتخاذ جميع التدابير الضرورية والملائمة، بما في ذلك دعم الإصلاح الهيكلي والمتعلق بالاقتصاد الكلي، والاستثمار الأجنبي المباشر، وتعزيز المساعدة الإنمائية الرسمية، والبحث عن حل دائم لمشكلة الدين الخارجي، وإتاحة إمكانيات الوصول إلى الأسواق، وبناء القدرات، ونشر المعارف والتكنولوجيا، بقصد تحقيق التنمية المستدامة لكافة البلدان الأفريقية وكذلك أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، وتشجيع مشاركتها في الاقتصاد العالمي؛

٧ - **تشدد** على أنه بات من الأساسي في ظل اقتصاد عالمي يزداد ترابطاً وعولمة، اتباع نهج شامل لمواجهة التحديات المتداخلة الوطنية والدولية والمنهجية القائمة في مجال تمويل التنمية أي التنمية المستدامة، والمراعية للفوارق بين الجنسين والمركزة على الإنسان، وذلك بهدف إفساح الفرص أمام الجميع، وكفالة إتاحة الموارد واستخدامها بشكل فعال، وإنشاء مؤسسات قوية وخاضعة للمساءلة على جميع المستويات؛

٨ - **تشدد أيضاً** على الأهمية الخاصة لتهيئة بيئة اقتصادية دولية تمكينية من خلال جهود تعاونية قوية تبذلها جميع البلدان والمؤسسات لتشجيع التنمية الاقتصادية المنصفة في إطار اقتصاد عالمي يعود بالخير على الناس كافة، وتدعو، في هذا السياق، البلدان المتقدمة النمو، لا سيما البلدان الصناعية الرئيسية، ذات الثقل البالغ في التأثير في النمو الاقتصادي العالمي، إلى أن تراعي، عند صياغة سياساتها الاقتصادية الكلية، ما إذا كانت الآثار المترتبة على تلك السياسات من حيث البيئة الاقتصادية الخارجية ملائمة للنمو والتنمية؛

٩ - **تشجع** جميع البلدان على أن تنظر، في سياق الترتيبات الإقليمية أو دون الإقليمية القائمة، في استعراض المساهمات التي تقدمها سياساتها الوطنية المالية والتجارية والمتعلقة بتخفيف الديون وغيرها من السياسات، في تحقيق الأهداف والالتزامات الإنمائية المتفق عليها؛

١٠ - **تؤكد من جديد** الأهمية الكبرى لاتباع نظام تجاري متعدد الأطراف مفتوح وعالمي ومنصف ومبني على قواعد ويمكن التنبؤ به وغير تمييزي ومتوازن عند السعي لتحقيق

(٦) تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مونتيري، المكسيك، ١٨-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.02.II.A.7)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

النمو الاقتصادي المطرد والقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة، على النحو المبين في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية^(١)؛

١١ - **تشدد** على الحاجة إلى تعزيز المسؤولية والمساءلة في الشركات، بما في ذلك من خلال الصياغة التامة والتنفيذ الفعال لاتفاقيات وتدابير مشتركة بين الحكومات، ومبادرات دولية، وشراكات بين القطاعين العام والخاص، ولوائح وطنية ملائمة، وإلى دعم التحسين المستمر في ممارسات الشركات داخل جميع البلدان؛

١٢ - **تدعو** جميع البلدان، فضلاً عن الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية، في إطار ولاية كل منها، إلى مواصلة تعزيز أوجه التفاعل مع المجتمع المدني، بما في ذلك القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية، بوصفها شركاء مهمين في التنمية؛

١٣ - **تعرب عن قلقها** إزاء النكسة التي مني بها المؤتمر الوزاري الخامس لمنظمة التجارة العالمية، المعقود في كانكون، المكسيك، في الفترة من ١٠ إلى ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣^(٧)، وتشدد على أهمية مضاعفة الجهود المبذولة في العمل من أجل اختتام مفاوضات الدوحة الموجهة لتحقيق التنمية بنجاح وفي الوقت المناسب، في موعد أقصاه ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، على النحو الوارد في الإعلان الوزاري للمؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية ("إعلان الدوحة الوزاري")^(٨)؛

١٤ - **تلاحظ** أهمية المضي قدماً بالجهود الحالية الرامية إلى إصلاح البنيان المالي الدولي، على النحو المتوخى في توافق آراء مونتيري، وتؤكد أنه يلزم أن تشمل تلك الجهود مشاركة فعالة من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، وتشجع في هذا الصدد صندوق النقد الدولي والبنك الدولي على مواصلة دراسة المسائل المتعلقة بإبلاغ صوت تلك البلدان وتحقيق مشاركتها الفعالة، على النحو الوارد في البيانين الصادرين عن لجنة الشؤون النقدية والمالية الدولية ولجنة التنمية في اجتماعيهما الأخيرين المعقودين بدبي، الإمارات العربية المتحدة، يومي ٢١ و ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، وتتطلع إلى النظر في خريطة طريق بشأن هذه القضية خلال اجتماعهما المقبل في نيسان/أبريل ٢٠٠٤؛

(٧) انظر A/58/15 (Part V)، الفصل الثاني، الفرع باء. للاطلاع على النص النهائي، انظر: الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثامنة والخمسون، الملحق رقم ١٥.

١٥ - **تشدد** على أهمية النظر في السياسات الاقتصادية الكلية المقاومة للتقلبات الدورية في مواجهة تدفقات رأس المال السريعة التقلب، وأهمية تعزيز الاستقرار الاقتصادي الكلي من أجل تحسين قدرة البلدان النامية على الوصول إلى الأسواق المالية الدولية؛

١٦ - **تشدد أيضا** على أنه عند تناول الصلات بين العولمة والتنمية المستدامة، يجب التركيز على تحديد السياسات والممارسات التي تطور وترسخ الدعائم المترابطة والمعززة لبعضها بعضا التي تقوم عليها التنمية المستدامة أي التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية والحماية البيئية، مع مراعاة مبادئ ريو، بما فيها مبدأ المسؤوليات المشتركة وإن تباينت، على النحو المبين في المبدأ ٧ من إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية^(٨) ومع الأخذ في الاعتبار أن الحكم الرشيد، على الصعيدين الوطني والدولي، أساسي للتنمية المستدامة ولتيسير نقل التكنولوجيا السليمة بيئيا بشروط تساهلية وتفضيلية على النحو المتفق عليه؛

١٧ - **تشدد** على ضرورة بناء مجتمع للمعلومات شامل وذو طابع عالمي حقيقة، وينبغي بالتالي دعم الجهود الوطنية عن طريق التعاون الدولي والإقليمي الفعال في ما بين الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني وأصحاب المصلحة الآخرين، بما في ذلك المؤسسات المالية الدولية، بهدف المساعدة في جملة أمور، على ردم الهوة الرقمية وتعزيز الحصول على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وإيجاد فرص عمل رقمية وتسخير إمكانات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في خدمة التنمية، وتدعو مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات إلى تشجيع جميع أصحاب المصلحة في هذا الصدد؛

١٨ - **تكرر تأكيد** الحاجة إلى التصدي للشواغل والاحتياجات المحددة لأقل البلدان نموا، والدول الجزرية الصغيرة النامية، وتهيئ، في هذا الصدد، بأقل البلدان نموا وشركائها في التنمية، بما في ذلك المؤسسات المالية المتعددة الأطراف، أن تواصل التنفيذ العاجل لبرنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نموا^(٩)، وأن تعتمد تدابير أخرى لإدماج أقل البلدان نموا بشكل فعال في الاقتصاد العالمي والنظام التجاري المتعدد الأطراف؛

١٩ - **ترحب** ببرنامج عمل ألماتي الذي اعتمدته المؤتمر الوزاري الدولي للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية والبلدان المانحة والمؤسسات المالية والإئتمانية الدولية بشأن التعاون في مجال النقل العابر، المعقود في ألماتي، كازاخستان، يومي ٢٨

(٨) انظر: تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣-١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.93.I.8 والتصويبان)، المجلد الأول: القرارات التي اتخذها المؤتمر، القرار ١، المرفق الأول.

(٩) انظر A/CONF.191/13، الفصل الثاني.

و ٢٩ آب/أغسطس ٢٠٠٣^(١٠)، الذي يتناول الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية ضمن إطار عالمي جديد للتعاون في مجال النقل العابر من أجل البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية، وتهيب بجميع أصحاب المصلحة تنفيذ برنامج العمل على نحو كامل وفعال؛

٢٠ - **تشدد** على أهمية الاعتراف بالشواغل المحددة للبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية ومعالجتها، بغية مساعدتها في الاستفادة من العولمة تمهيدا لاندماجها الكامل في الاقتصاد العالمي؛

٢١ - **تدعو** جميع الوكالات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة إلى أن تقوم من خلال عدة جهات منها، مجلس الرؤساء التنفيذيين المعني بالتنسيق في منظومة الأمم المتحدة، وضمن الموارد المتاحة، إلى استعراض تأثير عملها في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الواردة في إعلان الألفية، وإلى التركيز في تقريرها إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي على التقدم المحرز في هذا الصدد؛

٢٢ - **تشدد** على ضرورة مواصلة منظومة الأمم المتحدة معالجة البعد الاجتماعي للعولمة، وتشجع في هذا الصدد العمل الذي تضطلع به منظمة العمل الدولية بشأن البعد الاجتماعي للعولمة، وتحيط علما بالعمل الذي تقوم به حاليا اللجنة العالمية المعنية بالأبعاد الاجتماعية للعولمة التابعة لها؛

٢٣ - **تشدد أيضا** على أهمية الهجرة كظاهرة مواكبة للعولمة المتزايدة، بما في ذلك أثرها في الاقتصادات، وتؤكد كذلك على ضرورة تحقيق قدر أكبر من التنسيق والتعاون في ما بين البلدان فضلا عن المنظمات الإقليمية والدولية ذات الصلة؛

٢٤ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والخمسين في سياق هذا القرار، تقريرا عن العولمة والاعتماد المتبادل، ينبغي له أن يركز على سبل تحقيق قدر أكبر من الاتساق من أجل المضي قدما بالأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الواردة في إعلان الألفية؛

(١٠) تقرير المؤتمر الوزاري الدولي للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية والبلدان المانحة والمؤسسات المالية والإنمائية الدولية بشأن التعاون في مجال النقل العابر، ألماتي، كازاخستان، ٢٨ و ٢٩ آب/أغسطس ٢٠٠٣ (A/CONF.202/3)، المرفق الأول.

٢٥ - تقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها التاسعة والخمسين البند المعنون "العولمة والاعتماد المتبادل".

الجلسة العامة ٧٨

٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣